موقف اليمن من الاحتلال العراقي للكويت

د. فتوح عبد المحسن المخترش*

هذه الدراسة رغم تغطيتها لكافة العناصر الجوهرية المتعلقة بالقضية مثار البحث، الا أنها «في رأينا» أقرب إلى التخطيط الشامل لدراسة مستفيضة تعقبها، تزيد الحقائق وضوحا وعمقا وتوثيقا. . ولا جدال في أن الأيام القادمة ستقدم لنا المزيد من التفصيلات الموثقة والأمنية التي ستدعم التصور العام الذي تحاول هذه الدراسة أن تقتفي معالمه وأن تحدد أبعاده. .

ولكن مهما يكن، فقد كان لابد من التصدي لهذه المسئولية في هذا التوقيت وفي حدود الفسحة الزمنية المتاحة واعتمادا على ما تيسر حتى الآن من وثائق وهي تكفي بشكل عام للوفاء بالغرض.

والسياق المنطقي للبحث يحتم أن يجري على النحو الآتي:

١ ـ أن نسلط الأضواء على بواعث العدوان العراقي وما يوازي ذلك من تفسير موقف حكام اليمن، وما انتهى اليه الحال من تطابق مواقف الجانبين.

٢ ـ أن نلقي نظرة تاريخية عن العلاقات الكويتية اليمنية وخاصة في طورها الراهن.

٣ ـ الانتقال إلى الساحة اليمنية نفسها لنرى ما اذا كان الحكام هم العنصر الفاعل الوحيد الذي شكل الأحداث وفقا لارادته، أم أن هناك قوة أخرى، معارضة لها توجهاتها الخاصة ورؤيتها المميزة لها، ولها أيضا بصماتها التي لا تخطئها العين الفاحصة.

٤ ـ وأخيرا، كان من المنطقي أن تختتم هذه الدراسة بشرح ما انتهت اليه الأوضاع في اليمن أو (بالأحرى أن نرد على التساؤل المرير: إلى أين انتهى حكام اليمن ببلادهم وشعبهم، وأية معاناة وشدائد فوق ما يعيشه منها ألقوا به في أتونها).

أولا: العلاقات الكويتية اليمنية ـ نظرة مقتضبة:

ترتبط الكويت باليمن بعلاقات وثيقة ومتميزة، فمنذ فترة ما قبل النفط كان ميناء عدن في الجنوب هو نقطة التقاء التجارة والتجار الكويتيين في طريق العودة إلى بلدهم أو رحلاتهم إلى شرق أفريقيا، وأما في فترة ما بعد النفط فقد تغير المسار وبدأت الهجرة من اليمن إلى الكويت، حيث توجه الكثير من أبناء اليمن إلى الكويت واستقروا بها فتهيأت لهم وسائل العيش الكريم.

وفي فترة النضال الذي خاضه اليمنيون في الجنوب من أجل الاستقلال لعبت العلاقات

* أستاذ مساعد في قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة الكويت.

الكويتية اليمنية دورا كبيرا ومتميزا حيث دعمت الثورة وجيش التحرير في الجنوب، وساهمت في لجان مناصرة الثورة التي تشكلت في الكويت[1].

ومنذ اللحظات الأولى لاعلان الجمهورية العربية اليمنية في الشمال عام ١٩٦٢ سخرت الحكومة الكويتية الكثير من امكانياتها للدفع بعجلة النمو والتقدم لبناء اليمن الجديد واليكم البيان:

قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قرضه الأول للنظام اليمني في يونيو ١٩٦٨ وعدل في ١٩٧٢ ثم في مارس ١٩٧٣ وذلك لتغطية التزامات الحكومة في مشروع دراسات وادى زبيد، وقد بلغ القرض الأول ٣٢٥٠٠ دينار كويتي[2].

وقدم القرض الثاني في يونيو ١٩٧٠، وزاد حجمه في ١٩٧٢ حتى بلغ ٩٠٠٠٠٠ دينار كويتي وذلك من أجل رفع انتاجية الشركة اليمنية لصناعة الملح إلى مليون طن سنويا.

وفي عام ١٩٧٢ قدمت الكويت القرض الثالث وقيمته ٢,٢٨٤,٠٠٠ دينار كويتي لتغطية جانب من التزامات الحكومة في مشروع الطرق الذي يقوم صندوق الكويت بتمويله[3].

وإلى جانب ذلك أنشأت الكويت أضخم مستشفى في اليمن وتكفلت بتكاليفه ابتداء من المبنى إلى حبة الدواء مع تزويده بأحدث الأجهزة وشتى الأقسام المتخصصة وهو المستشفى الكويتي بصنعاء.

كما قام الهلال الأحمر الكويتي بانشاء مستشفى كبير بمدينة باجل كهدية للهلال الأحمر اليمني.

وأنشأت الحكومة الكويتية تسعة مراكز طبية، مزودة بكل مستلزماتها في أنحاء الجمهورية العربية اليمنية.

وفي مجال التعليم، واصلت الكويت دعمها لما يزيد على ١٩٠ من المدارس ومعاهد التعليم

---

١ أولا: انشاء هيئة الخليج والجزيرة العربية:

وهي هيئة مستقلة مرتبطة بوزير الخارجية، ومهمتها تقديم العون لبعض بلدان الجزيرة العربية والخليج العربي في مجالين اثنين هما مجال الخدمات التعليمية ومجال الخدمات الصحية.

وقد أدت الهيئة العامة واجبها كما يجب أن يؤدى، وقد نفذت أكثر من مائة وسبعين مشروعا في اليمن بشطريه، وفي بلدان الخليج العربي. وهذه المشاريع منها الصغير والكبير كالمدارس الابتدائية والاعدادية والمستوصفات، ومنها الكبير كالثانويات والكليات والمستشفيات بالاضافة إلى إدارة مستشفى الكويت العام في صنعاء ومساعدة جامعة صنعاء بأعداد من الأساتذة والفنيين، ومساعدة اليمن الجنوبي ببعثة طبية وأخرى تعليمية.

ثانيا: انشاء جمعية لرعاية أبناء اليمن سميت بجمعية «الجنوب العربي» ومقرها منطقة حولي.

ثالثا: استثناء أبناء اليمن من مشاكل الاقامة واعطائهم الكفالة الشخصية بدون حاجة إلى كفيل كويتي، وهي الاستثناء الوحيد لقانون الاقامة الكويتي.

٢ ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

التقرير السنوي ـ العدد السادس

لعام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩

١٩٧٠ ـ ١٩٧١

١٩٧٢ ـ ١٩٧٣

٣ ـ نفس المصدر

اليمنية مع دفع رواتب ٨٠٠ مدرس، الأمر الذي كلف الحكومة الكويتية ٥٠ مليون دولار سنويا.

وبمساعدة الكويت تم تشييد جامعة صنعاء، وكلية الطب، وكلية التربية، وغير ذلك من الكليات.

كما وضعت حكومة الكويت وديعة في البنك اليمني للانشاء والتعمير من أجل تسديد اشتراكات اليمن، بالعملات الصعبة القابلة للتحويل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[١].

ولم يقتصر دور الكويت في شد أزر اليمن ودعم بنيانها في هذا الجانب المادي على أهميته خاصة اذا وضعنا في اعتبارنا ما كان عليه الحال في اليمن قبل ذلك من تخلف ـ وانما امتد إلى دعم الاستقرار والأمن بين ربوعه، ولقد ساهمت الكويت بدور الوساطة في الحربين الناشبتين عامي ١٩٧٢، ١٩٧٩ بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي، وشاركت في اللجان التي تشكلت للاشراف على وقف إطلاق النار وبذلت جهودا محمودة من أجل أن يكون الحوار والتفاهم هما اللغة التي تحكم العلاقة بين الشمال والجنوب، بدلا من لغة الحرب، كما دعت الكويت إلى عقد مؤتمر القمة اليمني بين رئيسي الشطرين عبدالله اسماعيل وعلي عبدالله صالح بعد حرب ٢٨ مارس ١٩٧٩، تحت رعاية الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الذي قال في كلمته: «ان تعزيز الوحدة الوطنية بين شطري اليمن سيكون له أكبر الأثر في تحقيق أماني اليمن في التقدم والازدهار والرخاء»[٢].

وقد أسهمت الجهود الكويتية آنذاك في أن تحقق الوحدة اليمنية نجاحا عمليا في الوصول إلى اتفاق من خمس نقاط يحدد البرنامج التنفيذي للخطوات الوحدوية. وكان الدور الكويتي لتطويق النزاع المسلح على حدود اليمنين هو أبرز الأدوار العربية على الاطلاق حيث كانت تتمتع بعلاقات طيبة وثيقة مع كل من صنعاء وعدن وباقي العواصم العربية، واذا كانت القمة اليمنية على أرض الكويت قد خطت خطوة أساسية على طريق المصالحة بين صنعاء وعدن، فانها كانت مجرد حلقة في سلسلة طويلة من الجهود الكويتية المستمرة لتحقيق الاستقرار في جنوب الجزيرة العربية باعتباره جزءا أساسيا من استقرار المنطقة ككل[٣].

واستمرت الكويت على نفس المنوال في تقديم كل مساندة لليمن بعد تحقيق الوحدة بين شطريها.

ثانيا: بواعث الاحتلال العراقي، ماذا وراء موقف حكام اليمن؟

ليس هنا مجال للحديث عن بعث العراق وسياساته وأهدافه المعلن منها والمستتر، وان كانت جميعا لا تشرف حزبا يدعى الانتماء للعروبة ومناصرة قضايا القومية العربية، وانما الذي يعنينا هنا هو ما وقع من احتلال غادر على الكويت.

---

١ ـ د. مصلح السعيد: ضمير اليمن واغتيال الكويت ص ٦١.

٢ ـ جريدة الخليج: العدد ٩ في ٩ من ابريل ١٩٨٢ ـ التقرير السياسي.

٣ ـ محمد العباسي: شاويش البعث علي عبدالله صالح ص ٤٩ ـ ٥٠.

بعد انتهاء الحرب الايرانية العراقية، والتي سلم فيها صدام حسين بكل مطالب إيران بعد أن أهدر فيها من دماء الشعب العراقي ما أهدر على امتداد سنوات طوال، وجد النظام العراقي نفسه مكبلا بديون ضخمة واجبة السداد سواء لحلفائه في دول الخليج، أو للدول الأوروبية وخاصة فرنسا، ولعجزه عن سدادها لم يجد أمامه من وسيلة للخروج من هذا المأزق الا الضغط على دول الخليج لدفع أكبر قدر من ديونه، وأثار النظام العراقي أزمة سياسية مفتعلة، قام بتصعيدها بكل الطرق لابتزاز هذه الدول، وبينما كانت الجهود تبذل لاحتوائها، بمشاركة أطراف عربية متعددة، قام بعدوانه الغادر في ١٩٩٠/٨/٢ وحاول النظام العراقي أن يبرر عدوانه متسترا بشعارات واهية براقة جوفاء كاعادة توزيع الثروة على الفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية الا أن المجتمع الدولي بكافة مشاربه رفض الاعتداء الغاشم ووقف لأول مرة صفا واحدا متحالفا ضد العدوان باستثناء بعض الأطراف ومنها اليمن، ومن هنا نصل إلى موضوع بحثنا:

وحقيقة الموقف اليمني، تتجلى واضحة إذا تناولناها من زوايا ثلاث:

الأولى هي: تغلغل نفوذ وتأثيرات بعث العراق وخاصة بين صفوف النظام الحاكم.

والثانية هي: لعب صدام ونظامه على الدعاوي اليمنية المستترة للتوسع الجغرافي على حساب جيرانها وخاصة في المملكة العربية السعودية باتجاه نجران وعسير، وفي عمان باتجاه حضرموت حيث ادعى أن الحدود اليمنية العمانية تمتد شمالا من الساحل حتى خط العرض ١٩، استنادا إلى حق تاريخي مزعوم.

والثالثة هي: الطبيعة الفردية للنظام الحاكم في صنعاء بطابعه الاستبدادي الكابح لأي رأي معارض.

والحديث يطول حول تغلغل نفوذ وتأثيرات بعث العراق في اليمن. ولكننا نكتفي بأن نذكر أن حزب البعث العراقي بدأ يمد ظلاله إلى اليمن منذ مطلع عام ١٩٧٢ بعد أن تخرجت أول دفعة من الضباط الذين تلقوا تعليمهم وتدريبهم في العراق إبان بدايات حكم القاضي عبدالرحمن الايرياني رئيس المجلس الجمهوري اليمني، وكان على رأس الحكومة اليمنية آنذاك محسن العيني، وهو بعثي أصولي عريق.. وأثناء توليه الوزارة اليمنية، ومنذ عهد مبكر، حرص على أن يخص العراق على وجه التحديد بارسال الطلاب اليمنيين للدراسة في بغداد.. وكان حرصه الأشد أن يرسل المبعوثين للدراسة العسكرية بوجه خاص حتى أصبح اليمنيون من خريجي العراق يشكلون البنية الأساسية للجيش اليمني الحديث المولد[1].

وخلال عدة سنوات أنشئت معسكرات متباينة للجيش اليمني وأصبح أكثر خريجي البعثات العسكرية من العراق هم «الصفوة المتميزة في الجيش اليمني» وأصبحت كل قيادة في الجيش مستقلة عن القيادات الأخرى تتنازعها ولاءات حزبية من خارج الوطن.

ولكن هذا التغلغل وجد من يقاومه، وتمثلت المقاومة في ابراهيم الحمدي الذي جاء إلى السلطة في حركة ١٣ يونيو ١٩٧٣ بتدبير وتعاون من كبار مشايخ اليمن.. وهو الذي اعتبرته بغداد غريما يهدد مخططاتها، ينبغي التخلص منه خاصة عندما أقدم على تجريم وتحريم الحزبية في اليمن، سواء في القطاع العسكري أو المدني.

---

١ ـ د. مصلح السعيد: ضمير اليمن واغتيال الكويت ص ٣٧ ـ ٣٨.

وبعد سلسلة من المؤامرات، اغتيل الحمدي، ومن بعده مساعده الرئيس الغشمي، وانتهى الأمر بوثوب علي عبدالله صالح، إلى منصب الرئاسة، وقد عول الأخير على الاستعانة بحزب البعث العراقي للقضاء على مكانة علماء الدين وزعماء القبائل. وبالميزانيات غير المحدودة التي قدمها بعث العراق لقيادة اليمن الشمالي منذ تولى علي عبدالله صالح، تمكن هذا الحزب من إيجاد مجموعات يمنية من المستفيدين على حساب مصالح الشعب اليمني وعندما سيطروا على مراكز اتخاذ القرار اليمني تطابقت مواقفهم مع كل ما يصدر عن بغداد.

كان ذلك هو المناخ البعثي الذي مكن صدام ونظامه من استثمار تطلع الشعب اليمن - في الشمال والجنوب إلى الوحدة للتعجيل باعلانها في ٢٢/٥/١٩٩٠ تمهيدا لما يخطط له من عدوان على الكويت، كما أثبتت التطورات فيما بعد.

وجاء العدوان العراقي بمثابة الاختبار الأول والأصعب للدولة اليمنية الوليدة بعد ثلاثة عقود من الخلافات - وهو العدوان الذي انقلبت بعده كافة الحسابات والموازين ليفجر ما خفي من خلافات تحت عباءة الوحدة الفضفاضة بين التيارات السياسية المختلفة في الشمال وفي الجنوب..

واذا كان النظام العراقي قد استند - ضمن ما استند - من تبرير عدوانه على الكويت إلى دعاوى تاريخية إزاء أراضي الكويت، فقد كان من السهل على من ينحو هذا المنحنى أن يستقطب إلى جانبه، واستنادا إلى نفس الدعاوى لحكام اليمن بأحلامهم الدفينة في التوسع الاقليمي على حساب جيرانهم وخاصة المملكة العربية السعودية وعمان في حالة نجاح المخطط الاجرامي، باحتلال الكويت واجتياح الخليج والمملكة العربية السعودية في خاتمة المطاف.

وان كان في كل ما ذكرنا ما يكفي لتفسير الوقف اليمني وما وراءه من بواعث الا أن الصورة لا تكتمل إلا إذا أضفنا إليها ما يعود إلى طبيعة النظام الذي يقف علي عبدالله صالح على رأسه وهو الاستبداد وحكم الفرد وسحق أي قوى وآراء معارضة مهما كانت دعاوى الديمقراطية الزائفة والقشور السطحية البراقة التي يظلون بها نظامهم.

ونستطيع أن نقف في كثير من المصادر على تصريحات وأقوال وبيانات منسوبة إلى حاكم اليمن وطغمته تطالب بالانسحاب العراقي من الكويت مع وقف التدخل الخارجي والسعي إلى الحل العربي، لكن الخبرة المريرة والتاريخية تكشف أن العبرة في سياسة الدول انما هي المواقف العملية وليس الأقوال التي تطلق للاستهلاك.

ان وضع الآثم المعتدي والمعتدى عليه على قدم المساواة هو امتهان للعقل ومساندة للعدوان من أجل تحقيق أهدافه الآثمة.

ويلاحظ أن الموقف اليمني الرسمي والذي كان يصدر من إذاعة صنعاء، كان دائما يتسم بموقف مؤيد للعراق، ولكنه يحاول التخفي وراء عبارات لفظية مثل رفض الاحتلال العراقي للكويت، لكن إجمالي التصريحات كانت تحمل معنى الدعم والتأييد للعراق بما لا يدع مجالا للشك، وجاءت معظم المواقف اليمنية على لسان علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة.. وفي أحيان قليلة جدا كانت التصريحات على لسان نائبه علي سالم البيض، أو وزير خارجيته عبدالكريم الأرياني - لتؤكد مصداقية هذا الحكم.

فعلى الصعيد العربي والدولي كان الموقف اليمني ـ كما ذكرنا من قبل ـ مؤيدا ومؤازرا للعراق بأسلوب خفى أحيانا وسافر أحيانا أخرى، والدليل على ذلك عندما عقد مؤتمر القمة العربي الطارىء في ١٠/٨/١٩٩٠ بالقاهرة امتنعت اليمن عن التصويت على قرار ارسال قوة عسكرية للدفاع عن المملكة العربية السعودية والخليج، وأعربت عن اعتقادها بأن قرار نشر قوات عربية في المملكة العربية السعودية سيؤدي إلى زيادة الأزمة تعقيدا. . وأن استخدام القوة لا يحل المشاكل بين الأشقاء، وطالبت أن تتم تسوية الأزمة عربيا من خلال الجهود المكثفة والايجابية للدول العربية للوصول إلى حل عربي سلمي للأزمة يعزز التضامن العربي ويخدم المصالح العليا للأمة العربية والأمن والاستقرار في المنطقة[١]، وكلها دعاوى حق في الظاهر ينطوي على باطل في حقيقة الأمر، وفي هذا الاطار هاجمت صحيفة الرأي العام اليمنية قرارات قمة القاهرة ووصفتها بأنها وصمة عار «كما أدانت كل من وافق عليها من الحكام العرب» وكذلك صوتت اليمن ضد قرار مجلس وزراء الخارجية في ٣٠ من أغسطس ١٩٩٠ والذي يتضمن إدانة العدوان العراقي على الكويت، ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته، ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط إلى مواقع ما قبل الأول من أغسطس ١٩٩٠ . وهو موقف غريب ليس له ما يبرره خصوصا وأن القرار اتخذ في نطاق جامعة الدول العربية وفي الاطار العربي المطلوب يمنيا[٢].

كل هذه التبريرات من قبل اليمن كانت تستهدف في الواقع عدم إثارة القضية على المستوى الدولي وحصرها في المجال العربي الذي ما كان بوسعه أن يردع المعتدي.

ولقد تأكد للعالم العربي والاسلامي موقف اليمن المنحاز للعراق عندما رفضت التصويت على القرارات التي اتخذت في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد في القاهرة في ٧ أكتوبر ١٩٩٠ لقد جاءت قرارات المؤتمر لتدين الاحتلال العراقي على الكويت وترفض أية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعاته، وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية والعودة إلى مواقعها التي كانت عليها قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠، والالتزام بمبادىء ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي وبصفة خاصة فيما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة[٣].

أما على الصعيد الدولي فقد كان دور اليمن منحازا بالمثل ومؤيدا للاحتلال العراقي على الكويت وذلك من خلال موقفها في مجلس الأمن، فعندما طلبت حكومة الكويت الشرعية من مجلس الأمن عقد جلسة طارئة وعاجلة في ٢ أغسطس ١٩٩٠ للنظر في هذه القضية المصيرية والتي أدان

---

١ ـ محمد العباسي: شاويش البعث علي عبدالله صالح ص ٢٠٠.

وكذلك راجع: المركز الاعلامي الكويتي في القاهرة: مركز المعلومات اذاعة، صحافة القاهرة. «جريمة غزو العراق للكويت ص ٢٧».

٢ـ المركز الاعلامي الكويتي في القاهرة: مركز المعلومات، صحافة.

٣ ـ جريمة غزو الكويت: «أحداث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير». اعداد ادارة الثقافة والنشر، المركز الاعلامي الكويتي ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤.

فيها العدوان العراقي للكويت. امتنع ممثل اليمن عن التصويت بزعم أنه لم يتلق أية تعليمات من صنعاء بشأن موقفها الرسمي من هذه القضية.

وعلى هذا الأساس أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٦٠ الذي يدين فيه الغزو العراقي للكويت، ويدعو إلى الانسحاب فورا دون قيد أو شرط ويطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية مع عودة الشرعية لدولة الكويت، وقد صوتت ١٤ دولة على القرار، بينما قرر وفد اليمن وهو العضو الوحيد العربي بالمجلس الغياب وعدم المشاركة في التصويت..

وقد علل رئيس الوفد اليمني عبدالله الأشطل موقفه هذا قائلا «انه لم يتلق أية تعليمات من صنعاء بشأن موقفها الرسمي من هذه القضية»..

ولقد علق أحد أعضاء الوفد اليمني في اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب على غياب عبدالله الأشطل عن جلسة مجلس الأمن «بأن المطلوب هو حل الأزمة عربيا قبل التوجه إلى المساعي الدولية»[١].

وفي الوقت نفسه صرح الرئيس علي عبدالله صالح بأن بلاده تبذل المزيد من الجهود لاحتواء الأزمة بالطرق السلمية في إطار الأسرة العربية.

ومرة أخرى نرى موقف اليمن المؤيد والمؤازر للعراق عند اتخاذ مجلس الأمن لقراره رقم «٦٦١» الخاص يفرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية على النظام العراقي لاجباره على الانسحاب، فقد اعترضت اليمن على هذا القرار بل بذل الرئيس علي عبدالله صالح مساعي شتى لتعطيله، حتى انه أجرى اتصالين هاتفيين مع الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أعرب فيهما عن عدم رضائه عن قرار مجلس الأمن بشأن فرض العقوبات على العراق، ولقد علق مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة على القرار بالقول بأن «بلاده لا توافق عى تفويض دولة بعينها لتنفيذ قرار الحظر المفروض على العراق»[٢].

وعندما تناولت صحيفة الثورة اليمنية موقف اليمن في مجلس الأمن واعتراضها على التصويت على القرار رقم «٦٦١» قالت أن هذه الخطوة ترجع إلى اعتبارات انسانية في معالجة الجانب الانساني لقرار الحظر الاقتصادي على العراق وما اذا كان يشمل الغذاء والدواء مما يلحق أضرارا بآلاف من المدنيين والأطفال والنساء[٣].

وفي الوقت نفسه أعلنت اليمن على لسان وزير خارجيتها أنها لن تتردد في تقديم أي عون يطلبه العراق منها، وأنها لن تطبق العقوبات التي فرضها مجلس الأمن، وأكد الأرياني في مؤتمره الصحفي الذي عقده في صنعاء «أن اليمن لا يمكنها أن تشارك في تجويع شعب عربي وأن بلاده تدعم مبادرة

---

١ ـ محمد عبدالملك عبدالملك المتوكل: مقال موقف اليمن الشعبي والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج ص ١٣٠. «أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية». الناشر: مجلة دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر ١٩٩١.

٢ ـ المركز الاعلامي الكويتي بالقاهرة، اذاعة، نقلا عن اذاعة صوت أمريكا بتاريخ ٢٣/٨/١٩٩٠م.

٣ ـ جريدة الحياة: العدد ١٠٠٩٧، ١٩ من سبتمبر ١٩٩٠م.

الـرئيس العـراقي لايجـاد حل لأزمـة الخليج وتـرى فيهـا وسيلة إلى حل شامـل لجميع مشكلات المنطقة[1] ». كما هاجم قرارات القمة العربية الطارئة.

ولقد أيد الحزبان الحاكمان في اليمن كذلك مبادرة النظام العراقي، بل دعيا في بيان مشترك إلى عقد قمة عربية استثنائية لدعم مبادرة الرئيس العراقي في شأن الحل الشامل لجميع الاحتلالات في الشرق الأوسط، حيث دعا مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي ـ اللذان يرأسهما على التوالي الفريق علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ـ الحكومة في صنعاء إلى طلب عقد هذه القمة لدعم مبادرة رئيس النظام العراقي الذي يقدم حلا حقيقيا شاملا لجميع مشكلات المنطقة[2].

ولقد أيد مجلس الرئاسة اليمني مبادرة رئيس النظام العراقي واعتبرها خطوة أساسية هامة ينبغي التعامل معها باعتبارها الحل الأساسي للوضع القائم بالمنطقة.

لاشك أن تردد اليمن في إعلان موقفها تجاه قرارات مجلس الأمن كان واضحا، ويتبين لنا ذلك من تصريحات الرئيس اليمني علي عبدالله صالح التي كان يطلقها بين فترة وأخرى.

فمثلا نراه يقول «ان بلاده ملتزمة بجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمقاطعة العراق، لكنها ستواصل إرسال المواد الغذائية والطبية اليها».

ومرة أخرى يقول «انه أسيء فهم موقف بلاده من أزمة الخليج، وأنه سينفذ العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق».

ويقـول: «ان بلاده تعارض فرض حظر دولي على شحن المواد الغذائية والطبية إلى العراق ويصف الحصار بأنه اعلان للحرب ضد الرئيس العراقي».

ويقـول: «ان الحظر الجوي ضد العراق سيكون بمثابة قرصنة جوية، وأن اليمن سيعمل جهده لمنع اتخاذ مثل هذا القرار في مجلس الأمن».

ويصف صدام حسين بأنه زعيم عربي ممتاز، ويقول من باب المماحكة «ان اليمن لا توافق على غزو العراق للكويت»[3].

لقد كان الموقف اليمني بالغ السوء على المستوى الأخلاقي، عندما يحاول عبثا أن يبرر سلوكه المـرفـوض في الوقوف إلى جانب العدوان العراقي، ومحاولة البحث عن مبررات للعدوان واستمرار

١ ـ سلوى العميري: الكويت والمؤامرة الكبرى: الجزء الثاني ص ١١٥.

مبادرة رئيس النظام العراقي:

طرح صدام حسين مبادرة وهمية علق فيها انسحابه من الكويت على تحقيق عدد من المطالب وهي إنهاء العقوبات الاقتصـادية التي اتخذها مجلس الأمن ضد العراق، والاعتراف بما وصفه حق العراق التاريخي والشرعي في الكويت، وانسحـاب اسرائيل من الأراضي العـربية المحتلة بدون شرط، وانسحـاب القـوات الاسرائيلية والسـورية من لبنان، والانسحاب المتبادل بين العراق وايران على أن يبدأ أولا انسحاب القوات التي بدأت احتلال ما تحتله الآن قبل غيرها، ثم توضح ترتيبات لحالة الكويت بحيث يتم الاتفاق بين السعودية والعراق فقط على وجود قوات عربية على الحدود بشرط ألا تضم قوات مصرية وأن تنسحب القوات الأجنبية.

٢ ـ المرجع السابق، وأيضا المركز الاعلامي في القاهرة، مركز المعلومات الاذاعة والصحافة ص ٥، ١١/٨/١٩٩٠.

٣ ـ نفس المرجع ص ١١ ـ ١٧.

احتلال الكويت، بطرح قضايا جانبية وفرعية تضيع فيها القضية الأساسية وهي احتلال القوات العراقية لأرض الكويت.

وتقول وزارة الخارجية اليمنية في أحد تقاريرها عن موقفها الرسمي من الاحتلال أنه يتمثل فيما يلي:

١ ـ عدم موافقة اليمن على الاحتلال العراقي للكويت، وطلبها انسحاب العراق من الكويت.

٢ ـ اليمن ترفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة وتطلب حل القضية بالطرق السلمية وفي إطار الأسرة العربية.

٣ ـ تدين اليمن العدوان العسكري على العراق الهادف إلى تدمير القوى العراقية

٤ ـ اليمن توافق على بحث القضايا في المنطقة وتؤيد المبادرة العراقية بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٢، وترفض أن تعالج الشرعية الدولية قضايا الشرق الأوسط بشكل مزدوج[١].

المعارضة اليمنية:

شهدت ساحة العمل السياسي اليمني، مع البدايات الأولى لجريمة الاحتلال العراقي للكويت، تفاعلات سريعة وردود أفعال غاضبة على المستوى الشعبي البعيد عن تأثيرات الموقف الحكومي الرسمي، الذي تميز منذ البداية بالغموض وعدم الوضوح والتلاعب بالبيانات المضللة والمتعارضة، وفي الساعات الأولى من العدوان العراقي ـ وقبل أن تظهر المواقف الرسمية لحكومة صنعاء التي وقفت إلى جانب الباطل ضد الحق ـ خرجت المظاهرات الشعبية العفوية تندد بالاجتياح العراقي وتطالب حكومة العراق بالانسحاب، كان رد الفعل الطبيعي للشارع اليمني هو رفض العدوان العراقي الذي فاجأ المواطن اليمني العادي الذي كان يعيش منذ أشهر قليلة فقط أحلام الوحدة والرغبة في إنهاء مظاهر الصراع والشقاق والتحول إلى التلاحم والتعاون بين الشعوب العربية وبقدر قسوة واقع العدوان العراقي كان رد الفعل الأولى الرافض للاحتلال والمندد بهذا السلوك الهمجي واللاأخلاقي.

كانت ساحة الرفض داخل اليمن للاحتلال العراقي وللموقف الرسمي لحكومة صنعاء إزاء النظام العراقي واسعة ومؤثرة، وتبدت في مواقف أعلنتها بكل وضوح المعارضة اليمنية التي اتخذت بشكل برقيات واجتماعات ومؤتمرات وتصريحات لكبار الرموز والشخصيات السياسية والاجتماعية في اليمن.

فعلى سبيل المثال أعلن الشيخ عزيز بن طارش بن سعدان ـ من كبار مشايخ ذو محمد برط فرع قبائل بكيل اليمنية ـ عقب الغزو الغاشم، استعداده وقبائل ذو محمد وجميع قبائل بكيل، للتوجه فورا إلى الأراضي الكويتية لمؤازرة الجيش والشعب الكويتي، فقال في برقية بعث بها إلى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وإلى ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله

١ ـ المرجع السابق.

الصباح: اننا بجانبكم بالقوة البشرية، وبكل ما نملك من سلاح، ونحن على استعداد بمجرد وصول موافقتكم لارسال قبائلنا للقتال بجانب الجيش الكويتي ضد العدوان الغاشم.

وأدان الشيخ عزيز بن طارش في برقيته العدوان العراقي الذي اعتبره انتهاكا لحرمة الجوار وميثاق الجامعة العربية ومبادىء القانون الدولي، علاوة على كونه عدوانا على بلد عربي مسلم.

كما بعث الشيخ عزيز بن طارش برقيات إلى الرئيس اليمني ونائبه ورئيس مجلس النواب اليمني وأعضاء البرلمان ناشدهم فيها الوقوف بحزم ضد العدوان العراقي وطالبهم بالوقوف إلى جانب الكويت في محنتها [1]. وجاء موقف الشيخ عزيز بن طارش في نفس الوقت الذي أكد فيه الشيخ محمد بن ناجي عبدالعزيز الشاقف ـ نجل شيخ مشايخ قبائل بكيل، وعضو مجلس النواب اليمني والمؤتمر الشعبي ـ والشيخ يحيى بن حسين الأحمر ـ شقيق شيخ مشايخ قبائل حاشد وعضو المجلس الاستشاري في الجمهورية اليمنية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مساندة القبائل اليمنية للحكومة والشعب الكويتي في مواجهة العدوان العراقي، وتأييدها بالخطوات والترتيبات التي اتخذتها حكومة الرياض للدفاع عن أراضي الحرمين الشريفين في مواجهة التهديدات العراقية [2].

خلال الشهور الأولى من الاحتلال العراقي اتخذت قبائل يمنية عديدة وخاصة في شمال اليمن، مواقف صريحة في ادانتها للاحتلال العراقي، وذكرت مصادر صحفية أن زعماء القبائل اليمنية عقدوا عدة اجتماعات في المناطق التي يسيطرون عليها شمالي صنعاء.. ووجهوا انذارا للرئيس اليمن علي عبدالله صالح بضرورة اعلان وقوفه صراحة ضد الاحتلال العراقي للكويت، والغاء التسهيلات الجوية وطرد العناصر العراقية المتواجدة مع طائراتها في اليمن [3].

وفي الجنوب اليمني تحدثت الأنباء عن مواجهة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض لانقسام حاد داخل صفوف حزبه الاشتراكي، حيث طالبت الأغلبية بالانضمام إلى التضامن العربي في مواجهة الاحتلال العراقي خاصة وأن عدن كانت تأمل بانضمامها إلى الوحدة، بانفتاح اقتصادي يعيد إلى عدن دورها القديم كميناء حر يستقطب أموال وتجارة المنطقة ويعيد لها دورها الاقتصادي المأمول، وهو حلم كان يتداعى بسبب التصرفات غير المدروسة لعلي عبدالله صالح [4].

في الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٩٠. انعقد مؤتمر التضامن للقبائل اليمنية بمنطقة الهضبة، وهو مؤتمر دعا اليه كبار رجال اليمن من العلماء والمشايخ ورجال الفكر والسياسة وحضره أكثر من ثلاثين ألف مقاتل، وأقر المؤتمر تشكيل مجلس التضامن للقبائل اليمنية ويتكون من سبعمائة وخمسين عضوا وأصدر المؤتمر بيانا شجب فيه القرصنة والاعتداء العراقي على دولة الكويت، واستنكر باسم قبائل اليمن وعلمائها الاحتلال العراقي للكويت وطالبوا بالغاء اللجنة العليا لمناصرة العراق، كما طالبوا بالسماح إبناء القبائل اليمنية بالتطوع والانخراط في صفوف المقاومة الكويتية، وأعرب المؤتمر عن تأييده للمملكة العربية السعودية في سعيها للدفاع عن أراضيها وشعبها والمقدسات الاسلامية،

١ ـ جريدة رأي الشعب: العدد ٢٨ الصادر في ١٩٩٠/٨/٢٧.
٢ ـ المرجع السابق.
٣ ـ جريدة الأنباء الكويتية العدد ٥٢٨٤ الصادر في ١٩٩٠/٩/٢٤.
٤ ـ نفس المرجع.

وهو أمر أقره الشرع وأفتى به العلماء، كما طالب المؤتمر بالوقوف إلى جانب الحق، ودعا الحكومة اليمنية إلى مقاطعة حزب البعث اليمني، والحد من تعزيز السياسات التي تقدم مصلحة العراق على مصلحة اليمن [1].

وفي الجنوب، أدانت الجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني الاحتلال العراقي الغادر للكويت، وأصدرت في الثامن من سبتمبر ١٩٩٠ بيانا دعت فيه الشعب اليمني الواحد إلى الوقوف بحزم ضد نظام صنعاء وأكدت الجبهة تضامنها التام مع الكويت حكومة وشعبا، ومطالبتها بسرعة انسحاب القوات العراقية من الكويت، كما طالبت مجلس النواب اليمني بفتح باب التطوع رسميا لأبناء اليمن لنجدة اخوانهم في الكويت وتحرير بلادهم من الاحتلال الغاشم [2].

وكما كانت قوى المعارضة الوطنية اليمنية ورموزها السياسية واضحة في رفضها الكامل للاحتلال العراقي على الكويت، كانت هذه القوى واضحة في إدانتها القاطعة للموقف الرسمي للحكومة اليمنية، ووصفته بأنه موقف غير صحيح يعصف بمصالح اليمن العليا، ولم تجد المعارضة اليمنية تبريرا مقنعا لوقوف حكومة اليمن إلى جانب المعتدي الآثم، سوى القول بأنه موقف غير مسئول يعكس تصرفا فرديا للرئيس اليمني الذي هو صاحب القرار الوحيد في الحكومة [3].

يقول السيد عبدالله الأصنج وزير خارجية اليمن الأسبق، في حديث صحفي أدلى به لجريدة الشرق القطرية في الثالث عشر من شهر ديسمبر ١٩٩٠ «إن الاحتلال العراقي لدولة الكويت الشقيقة هو فاجعة كبرى للأمة العربية أتت على كل آمالها وطموحاتها.. وقضت على كل فرصة متوافرة لتعزيز الدعوة لاحياء الحد الأدنى الممكن من التضامن العربي والتعاون في مجالات التنمية».

وأعرب عن دهشته للموقف اليمني الرسمي قائلا:

إنه موقف فوجيء به كل مواطن يمني سواء داخل اليمن أو خارجها، وهو موقف محير وغير سليم وغير صحيح، موقف عصف بمصالح اليمن العليا كشعب وأرض وحكومة فعلاقات اليمن بأشقائها داخل شبه الجزيرة العربية والخليج وداخل الدائرة العربية في علاقات متميزة وعلاقة حسن جوار، علاقات دولة تلقت الكثير من المساعدات والدعم والتفهم من حكومات دول المنطقة وخاصة من الكويت والسعودية وقطر والبحرين والامارات وسلطنة عمان، فهذه الدول لم تبخل في أي وقت من الأوقات على اليمن كنظام جمهوري وكثورة يمنية وكشعب يمني بكل ما يمكن أن تقدمه من مساعدات أخوية لا هدف لها سوى النهوض بالمجتمع اليمني والاسهام في تنمية مجتمعه وتقدمه، وفي الواقع فان الموقف اليمني الرسمي موقف خاطيء ولا يحظى بتأييد شعبي ويتعارض مع مصلحة اليمن بالدرجة الأولى، والشعب اليمني بريء من هذا الموقف [4].

وبنفس الاطار وبنفس المعنى يرسم الدكتور مصلح سعيد في كتابه ضمير اليمن واغتيال الكويت صورة واضحة لمدى التناقض الصارخ بين موقف الحكومة اليمنية الرسمي وبين الشعور

١ ـ جريدة القبس الكويتية: العدد ١٧٨٧ الصادر في ٢٦/١٠/١٩٩٠.
٢ ـ نفس المرجع.
٣ ـ جريدة الشرق القطرية: العدد ٥٩٧٥ الصادر في ١٣/١٢/١٩٩٠.
٤ ـ المرجع السابق.

الصادق للمواطن اليمني الذي تعاطف بشكل تلقائي وطبيعي مع شعب الكويت في محنته وأدان الموقف الرسمي المخزي لبلاده وقيادته، يقول الدكتور مصلح سعيد في حديثه عن زيارة الوفد الشعبي الكويتي لليمن في شهر ديسمبر ١٩٩٠ . .

ما أن هبط الوفد بطائرته في مدينة صنعاء حتى فوجىء بمظاهرات استقبال كاسحة لم يكن يتوقعها، فإذا بالجموع اليمنية تحتشد في المطار هاتفة بحياة الكويت العظيمة منددة بالاحتلال العراقي الغاشم في انفجار جماهيري لم يسبق له نظير، هب اليمنيون الشرفاء بسوادهم الأعظم وعلى رأسهم مشايخ القبائل والعلماء والشباب والتنظيمات الحزبية المتعددة تأخذ أعضاء الوفد بالأحضان وكأنها تستغفرهم لموقف حكومة اليمن المخزي إلى جانب الرئيس العراقي [١] .

أقام الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، عضو المجلس الاستشاري وأمين عام حزب التجمع اليمني للاصلاح مأدبة غداء على شرف الوفد الكويتي وعقب المأدبة أقيم مهرجان تضامني حاشد حضرته القيادات الحزبية المختلفة باستثناء حزب البعث في اليمن، وعدد من الوزراء ونواب الوزراء وجمع غفير من مشايخ القبائل يتقدمهم الشيخ صنان أبولحوم والشيخ ناجي عبدالعزيز الشايف والشيخ مجاهد أبوشوارب، والشيخ عبدالرحمن نعمان والشيخ علي ناصر طريق والعقيد حسين السوري أمين العاصمة.

كان المهرجان الذي تحدث فيه الأستاذ عبدالرحمن النعمان الأمين العام لحزب الأحرار الدستوري، والأستاذ ياسين عبده سعيد ممثل التجمع الناصري، وعدد من أبرز القيادات السياسية اليمنية، دليلا واضحا على الانفصال الحقيقي بين موقف اليمن الرسمي من احتلال الكويت وموقف شعب اليمن الأصيل الرافض لهذه المهانة السياسية التي أوقعته فيها غفلة وقصر نظر حكامه، وقبل أن يغادر الوفد الكويتي أرض اليمن، أعلن عن إنشاء اللجنة الشعبية اليمنية لمناصرة الكويت في اليمن [٢] .

وقد تكونت الهيئة التنفيذية المنتخبة من الدكتور رياض ياسين عبدالله والدكتور ناصر المطيري، وناجي الحرازي والمهندس سعيد صالح الورد، وصالح علي الجعبوري، وأشرف محمد السروري، وعبده ناجي العبيدي، ويحيى محمد الحدي، وناجي محمد البارع، وجمال محمد صدبي، وصالح ناصر البريمي وجلال أحمد ناصر، وقالت اللجنة في بيانها الأول: انها تؤكد على التضامن مع الشعب الكويتي الشقيق في المحنة التي يتعرض لها من جراء الاجتياح العراقي [٣] ، وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في السادس عشر من ديسمبر ١٩٩٠، وانتخبت أعضاء هيئتها التنفيذية، وأصدرت بيانا أعلنت فيه تضامنها مع الشعب الكويتي وأدانتها للمحاولات العراقية لطمس الهوية الكويتية، وأعلنت وضع امكانياتها تحت تصرف شعب الكويت وقيادته [٤] .

١ ـ دكتور مصلح سعيد: ضمير اليمن في اغتيال الكويت ص ٨٨ إلى ٨٩.

٢ ـ نفس المرجع ص ٨٩ وكذلك جريدة صوت الكويت والعدد ٥٤٨ الصادر في ١٨/١٢/١٩٩٠ وكذلك مجلة العالم: العدد ٣٥٨ الصادر في ٢٢/١٢/١٩٩٠.

٣ ـ صوت الكويت العدد ٤٨، الصادر في ١٨/١٢/١٩٩٠م.

٤ ـ المرجعه السابق.

تبـدي أيضـا الشعور الصادق للشارع اليمني في وقوفه إلى جانب الحق الكويتي منذ بداية الاحتلال العراقي، من تشكيل اللجنة اليمنية للدفاع عن الشعب الكويتي، واصدار نشرة إعلامية بعنوان الضمير اليمني، تتناول معاناة الشعب الكويتي، واقامة مهرجان شعبي للتعاطف مع الطفل الكويتي والبيان الذي أصدره حزب الأحرار الدستوريين بتاريخ ١٩٩٠/٨/٤ أدان فيه الاحتلال العراقي وسجل اعتراض الحزب على حكومة صنعاء لخروجها على رأي الأغلبية العربية.

كما تبـدي أيضـا في برقيات التأييد التي بعث بها تحالف المعارضة إلى أمير الكويت وخادم الحرمين الشريفين ورئيس مصر وأمير قطر ورئيس دولة الامارات العربية، للاعراب عن تقديرهم تمهيدا لاحلال السلام ودعم الأمن والتقدم في المنطقة العربية [1].

ونصل الآن إلى السؤال الهام، إلى أين انتهى حكام اليمن ببلادهم وشعبهم؟

لقد جرت حكومة صنعاء بسياساتها الخرقاء وموقفها المخزي المناصر للاحتلال الشيطاني على الكويت طمعا في مكاسب مادية وأحلام زعامات ضبابية اليمن وشعبها إلى أوضاع مأساوية بالغة الصعوبة كان على المواطن اليمني داخل البلاد وخارجها أن يدفع ثمنها غاليا، فقد أخطأت القيادة السياسية اليمنية في حساباتها حين ارتضت أن تراهن على الباطل، وأن تربط مصير شعبها بعربة الحصان الخاسرة، ومنذ الساعات الأولى لاحتلال الكويت وموقف حكومة اليمن الأخلاقي في المساواة بين المعتدي والمعتدى عليه، كان واضحا، لقد أسفر هذا الموقف عن شق جرح غائر بين شعب اليمن وشعوب الخليج العربية، ومع كل يوم يمر كانت التورط الشائن لحكومة صنعاء مع مخططات النظام العراقي يعمق الجراح الغائرة ويباعد ما بين مصالح اليمن ودول الخليج العربية، كان رهان حكومة اليمن علي الجواد الخاسر تفريطا في مصالح نحو مليوني يمني كانوا يعملون بدول الخليج العـربية، ويرسلون بلايين الدولارات إلى أسرهم وذويهم في اليمن، بالمثل أضاعت هذه الحكومة بمـوقفهـا ذلـك ملايين أخـرى من الدولارات كانت تسهم بها دول الخليج العربية في دفع ودعم مشروعات التنمية الاقتصادية في اليمن ناهيك عن الخسائر الأخرى.

منها أنه مع الأسابيع الأولى للاحتلال العراقي وكنتيجة منطقية للاحتلال الغاشم قررت اليمن خفض صادراتها من البترول الخام بواقع مائتي ألف برميل يوميا لتعويض النقص المحلي الذي تفاقم بوقف تدفق الامـدادات البـترولية من العراق والكويت إلى مصفاة عدن، ومع استمرار الاحتلال العراقي وفرض الحصار الاقتصادي على العراق بدا على الاقتصاد اليمني آثار سلبية من جراء توقف

١ - راجع: جريدة القبس: العدد ١٧٨٦ الصادر في ١٩٩٠/١٠/٢٦.
جريدة الأنباء: العدد ٥٢٨٤ الصادر في ١٩٩٠/٩/٢٤.
جريدة السياسة: العدد ٨٩٠٧ الصادر في ١٩٩٠/٩/٦.
رأي الشعب: العدد ٢٨ الصادر في ١٩٩٠/٨/٢٧.
الأهرام: العدد ٣٨٠٣٨ الصادر في ١٩٩١/١/٢٩.
الجمهورية: العدد ١٣٥٤٦ الصادر في ١٩٩١/١/٢٩.
عكاظ: العدد ٨٨٣٨ الصادر في ١٩٩٠/٩/٢٩.
جريدة الأخبار: العدد ١١٩٥٢ الصادر في ١٩٩٠/٩/٢.

التبـــادل التجـــاري مع العـــراق والكـويت وتـوقف بعض المنشـآت الاقتصـادية والخـدمية عن العمل وانقطاع التمويل الذي كانت تقدمه الدولتان لبعض المنشآت التعليمية والصحية ووقف المساعدات المالية والعينية التي كانت تقدم لليمن من دول الخليج العربية ومع الشهر الثاني للاحتلال العـراقي، ووضـوح الموقف المخزي للقيادة اليمنية في تأييدها الأعمى للنظام العراقي، جاء قرار الـرياض بالغاء التسهيلات التي كان يحصل عليها المواطنون اليمنيون للعمل والاقامة في المملكة العربية السعودية وشكل القرار لطمة عنيفة للحكومة اليمنية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي حيث كان عليها أن تواجه إلى جانب الخسارة الكبيرة من عائدات العملات الصعبة، مشكلة عودة المغتربين وتحمل تكاليف عودتهم ومساعدتهم في استقرار معيشتهم وإيصالهم إلى مناطقهم وقراهم.

هذا بالاضافة إلى توقف كل أنواع المساعدات والاعانات التي كانت تقدمها حكومة الرياض لدعم ميزانية اليمن وتمويل مشاريع الخدمات والتنمية الاقتصادية.

ومـع توقف المشـاريع التنموية وزيادة الأزمة الاقتصادية في اليمن، توقفت أحلام الازدهار الاقتصادي، وبات المواطن اليمني يئن تحت وطأة الأزمات الخانقة التي جرته اليها المواقف الخاطئة وغير الشريفة لحكومة ارتضت أن تساند الباطل وأن تغمض عينيها عن الحق والعدل.

لكن على الصعيد الشعبي برهن شعب اليمن وزعامات المعارضين للنظام على أرومته العربية وانحيازه الأخلاقي بجانب شعب الكويت الذي عانى ما عانى من الاحتلال العراقي البغيض والأمل معقود على الشعب اليمني للاطاحة بنظام لا يمثله وافراز حكومة يمنية وطنية تطوي صفحة الماضي البغيض، وتمد جسورا مع الأشقاء من شعوب الخليج العربية.

اسم المراجع

أولا: الكتب:

١ ـ عبدالرحمن البيضاني (دكتور). مأزق اليمن في صراع الخليج، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الخامسة، ابريل ١٩٩١م.

٢ ـ مصلح السعيد (دكتور): ضمير اليمن واغتيال الكويت، الناشر: رابطة الكتاب اليمنيين في أوروبا، الكتاب الأول، ١٩٩١.

٣ ـ محمد عبدالملك عبدالكريم المتوكل وآخرون: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي. «أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية». الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر ١٩٩١.

٤ ـ محمد العباسي: شاويش البعث علي عبدالله صالح. الناشر: الزهراء للاعلام العربي ١٩٩٠. قسم النشر القاهرة.

٥ ـ سلوى العميري: الكويت والمؤامرة الكبرى، الطبعة الأولى، ١٩٩١، قطر.

ثانيا: نشرات وكتب أصدرها: المركز الاعلامي الكويتي في القاهرة: اعداد ادارة الثقافة والنشر.

أولا: الكتب:

١ ـ جريمة غزو العراق للكويت (أحداث ووثائق) سجل الوقائع اليومية للغزو والاحتلال من ٢ أغسطس ١٩٩٠ إلى ١ مارس ١٩٩١، القاهرة ١٩٩١.

٢ ـ أحداث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير.

ثانيا: المركز الاعلامي الكويتي في القاهرة ـ مركز المعلومات، صحافة واذاعة، ١٩٩١.

ثالثا: أهم الصحف والمجلات:

١ ـ جريدة الأنباء الكويتية ـ العدد ٥٢٨٤، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠.

٢ ـ جريدة الأهرام المصرية ـ العدد ٣٨٠٣٨، ٢٩ يناير ١٩٩١.

٣ ـ جريدة الحياة اللبنانية ـ العدد ١٠٠٩٧، ١٩ من سبتمبر ١٩٩٠.

٤ ـ جريدة الخليج ـ العدد ٩، ٩ ابريل ١٩٨٢.

٥ ـ جريدة الأخبار المصرية ـ العدد ١١٩٥٢، ٢ سبتمبر ١٩٩٠.

٦ ـ جريدة الجمهورية المصرية ـ العدد ١٣٥٤٦، ٢٩ يناير ١٩٩١.

٧ ـ جريدة السياسة الكويتية ـ العدد ٧٩٠٧، ٦ سبتمبر ١٩٩٠.

٨ ـ جريدة الشرق القطرية ـ العدد ٩٧٥، ١٣ سبتمبر ١٩٩٠.

٩ ـ جريدة رأي الشعب ـ العدد ٢٨، ٢٧ أغسطس ١٩٩٠.

١٠ ـ جريدة القبس الكويتية ـ العدد ١٧٨٦، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠.

١١ ـ صوت الكويت الكويتية ـ العدد ٤٨، ١٨ ديسمبر ١٩٩٠.

١٢ ـ مجلة العالم ـ العدد ٣٥٨، ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠.

رابعا: نشرات وتقارير:

١ ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التقرير السنوي الثالث عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥.

٢ ـ التقرير السنوي الخامس لعام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧.

٣ ـ التقرير السنوي السادس لعام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩.

٤ ـ التقرير السنوي السابع لعام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١.

٦ ـ التقرير السنوي الثامن لعام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣.

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علميّة مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلاميّة
تصدر عن جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير : الدكتور أحمد حسن فرحات

تشتمل على :

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلاميّة .
- ★ دراسات قضايا إسلاميّة معاصرة .
- ★ مراجعات كتب شرعيّة معاصرة .
- ★ فتاوى شرعيّة .
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علميّة .

الاشتراكات :

للأفراد ٣ دنانير داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للمؤسسات والشركات ١٣ دينارًا داخل الكويت
٤٥ دولارًا أمريكيًا خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص.ب : ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - هاتف : ٤٨٤٧٢٦٩